الانتقال من الكلمة إلى الفعل:

معايير الأسلحة الصغيرة

تقترن كلمة "معيار" — مراراً وتكراراً – بالنقاشات التي تدور حول عملية مؤتمر الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة. وفي حين أن بعض المراقبين يدَّعون بأن *برنامج عمل* مؤتمر الأمم المتحدة يمثّل تعبيراً ملموساً لطائفة متنوعة من معايير الأسلحة الصغيرة، إلا أن مراقبين آخرين يُنكرون ملاءمة هذه الأداة (أي هذا المؤتمر) للجهود الدولية المبذولة في هذا المجال.

يؤكد المنظور السياسي على عملية المؤتمر مع استمرار تزايد عدد المتمسكين بالمعايير بصورة معتادة بعد نقطة التكوين " point of formation" بحد ذاتها.

تصوير كيث كراهمان/رويترز

إحراق 7000 قطعة سلاح صغيرة في كمبوديا احتفالاً ببداية مؤتمر الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة

ويقيّم هذا الفصل الدلالة المعيارية *لبرنامج العمل* المذكور، كما يُقيّم – بشكل أكثر اتساعاً – وجود أو نشوء معايير للأسلحة الصغيرة على المستويات العالمية والإقليمية.

فالجزء الأول من هذا الفصل يشرح المعايير من المنظور القانوني والسياسي الدولي. فما هي هذه المعايير؟ وكيف تم نشوؤها؟ وكيف نعرف أنها موجودة؟

كما أن المعاهدات والأعراف هما المصدران الرئيسان للمعايير القانونية الدولية. وعلى العكس من ذلك، فإن "القانون المُيَسَّر soft law" الذي يُصاغ على شكل قرارات، وتوصيات، وإعلانات، ومدوّنات سلوك – يكون غير ملزم قانونياً. ومع ذلك، فإن هذه المصادر مجتمعة تؤدي دوراً في تنظيم الأسلحة الصغيرة. ومن الأدوات الرئيسة أيضاً في هذا المجال، بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية (كمعاهدة) *وبرنامج عمل* الأمم المتحدة (القانون المُيَسَّر).

يبدو واضحاً أن مستوى الالتزام في التصدي لقضية الأسلحة الصغيرة قوي بما يكفي – على المستوى الدولي – ليصبح ذا دِلالة معيارية.

يؤكد النهج السياسي الدولي نحو المعايير عملية المؤتمر. ويُبرز الفصل دور "رياديي المعايير" في دفع عملية تبنّي المعايير الجديدة إلى الأمام، ونشرها واعتمادها في أوساط المجتمع الدولي بأسره، إضافة إلى "إضفاء الصبغة الداخلية" عليها في نهاية المطاف (القبول التلقائي لها وتطبيقها) ضمن هذا المجتمع نفسه.

إن تطبيق هذا الفهم للمعايير – سواء أكان ذلك من الناحية القانونية أم السياسية – على تحديد معايير محددة للأسلحة الصغيرة ليس بالمهمة السهلة. ومع أن الافتقار إلى المعلومات حول الممارسات السائدة في الدول يعمل على الحد من قدرتنا على الوصول إلى استنتاجات مؤكّدة على المستوى العالمي، فإن هذا الفصل يقدم العديد من الرؤى الثاقبة المهمّة.

ومن المنظور القانوني، هناك مجموعة كبيرة من القوانين التي تحكم عمليات نقل الأسلحة الدولية سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة. وتسعى الأدوات الدولية الأخرى إلى تنظيم استخدام (أو إساءة استخدام) الأسلحة الصغيرة من قبل الوكلاء الذين يمثلون دولهم في تلك العمليات مع أن هذه الأدوات غير ملزمة قانونياً.

أما المنظور السياسي الدولي فهو يعتبر مفيداً جداً، وخاصة عند تقييم الدِلالة المعيارية لسلوك الدولة على المستوى العالمي.

وبناء على التصريحات والبيانات الحكومية التي تم جمعها من اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة، فإن هذا الفصل يبحث في كيفية توصّل الدول إلى تعريف مشكلة الأسلحة الصغيرة، وفي التدابير التي تعتقد هذه الدول بوجوب اتخاذها الآن لمواجهة المشكلة والتصدي لها.

الشكل 7-1 النسبة المئوية للتصريحات والبيانات الحكومية التي ذكرت الأسلحة الصغيرة خلال المناقشات العامة للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، 1995-2001

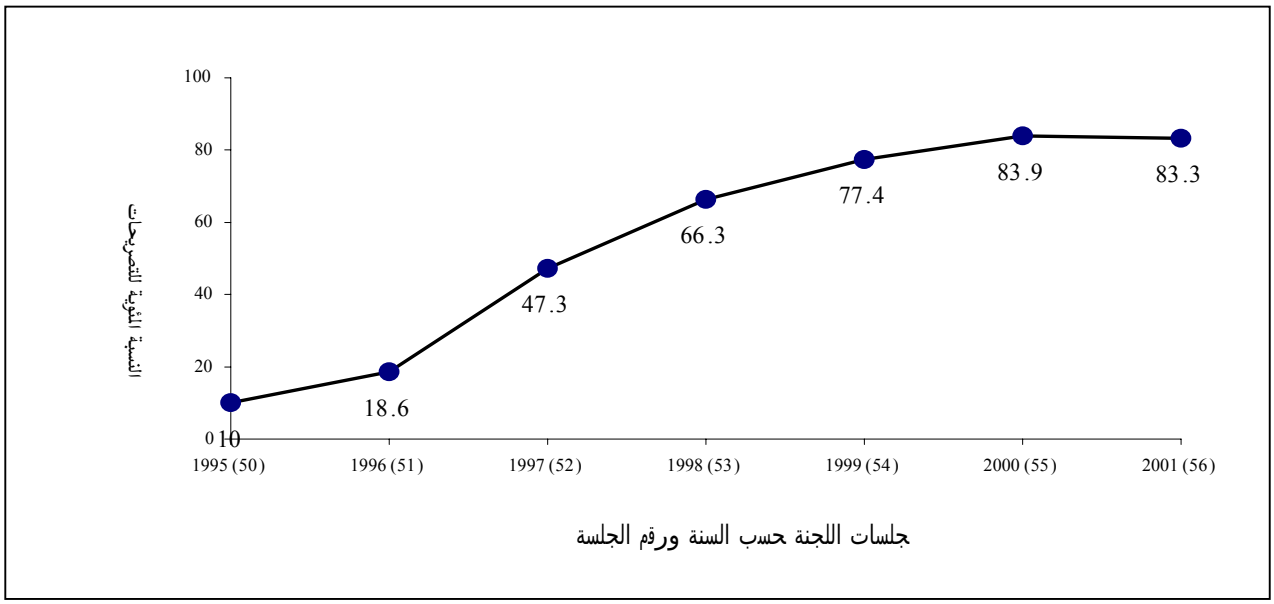

يوجد قدر كبير من التباين بين الدول عندما يتعلّق الأمر بالتفاصيل المحددة لما يجب القيام به إزاء الأسلحة الصغيرة. ومع ذلك، وبعبارات عامة فإن الالتزام بالتصدي للمشكلة ومعالجتِها، قِويّ إلى درجة تمكّنه من اكتساب دِلالة معيارية. ومعنى هذا – من المنظور السياسي – أن هناك معياراً عالمياً موجوداً وهو يُلزم الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومحاربتها والقضاء عليها من جميع نواحيها.

أما الجزء الأخير من الفصل، فهو يركّز على دول جنوب إفريقيا حيث يبدو أن بروتوكول الأسلحة النارية لمجموعة تنمية دول جنوب إفريقيا (سادِك SADC) هو الذي يحفّز تطوير المعايير شبه الإقليمية. وينتشر في أوساط الدول التي تمت دراستها مسحياً في شبه الإقليم، معيار يقتضي من الدولة تنظيم امتلاك واستخدام الأسلحة النارية من قِبَل المدنيين. ومع أن هذا التنظيم قد يأتي في صور مختلفة، إلا أن العناصر العامة والمشتركة فيه تشتمل على وضع قيود تتعلق بعمر الشخص الذي يمتلك الأسلحة النارية، وأنواع الأسلحة التي يمكن امتلاكها، والأسباب الداعية إلى امتلاكها.

ويبدو أن هناك معياراً ملزماً آخذاً في الثبات والرسوخ، لتدمير الأسلحة غير المرغوب فيها في دول جنوب إفريقيا مع أنه أقل رسوخاً مما ينبغي. ولم يتوسع التعاون شبه الإقليمي بَعْدُ ليغطي الأسلحة الصغيرة رغم شموليته التامة؛ وذلك نتيجة للآليات القائمة حالياً. ومع أن الإمكانيات المطلوبة لذلك تبدو قوية نظراً لأن الجهود الرامية إلى تنفيذ بروتوكول مجموعة تنمية دول جنوب إفريقيا (سادك) قد بدأت تزداد زخَماً وقوة.

(تصوير ريتشارد درو /الأسوشيتد برس)

مجلس الأمن في الأمم المتحدة يصوت بالإجماع على تبني القرار رقم 1343 القاضي بإعادة فرض الحظر على توريد الأسلحة إلى ليبيريا على خلفية دعمها للمتمردين المسلحين في سيراليون المجاورة لهـا (7 آذار 2001)

ويركّز الفصل في الجزء الأخير منه على أهمية *برنامج عمل* مؤتمر الأمم المتحدة بالنسبة للجهود الدولية الرامية إلى التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة ومعالجتها — وبالتحديد من حيث تطوير المعايير. وكتعبير منقطع النظير عن التوافق العالمي على قضايا الأسلحة الصغيرة، سيمثّل *برنامج العمل* المذكور محور الارتكاز في تقرير المعايير وتطويرها على المستوى العالمي في السنوات القادمة.

ومع ذلك، فإن الشفافية تظل هي الاستثناء بدلاً من أن تكون القاعدة بالنسبة لممارسات الدول المتعلّقة بالأسلحة الصغيرة. فحتى مع وجود التزام عام بالعمل، إلا أنه من غير الواضح بَعْدُ ما إذا كانت الدول تتبع الالتزامات المحددة، فضلاً عن عدم وضوح الطريقة التي تتبعها في تنفيذ الالتزامات التي قبلت بها بموجب البرنامج والقاضية باتخاذ إجراءات ملموسة إزاء الأسلحة الصغيرة.